نظرة في فكر المثقفين العرب بعد ٥ حزيران

المتمركسون الجدد : التفكير الليبرالي ومفهوم « الدولة المحصنة »

بقلم سامي خشبة

ارتفعت عشية هزيمة حزيران أصوات كثيرة تتحدث عن ضرورة تجاوز « الانظمة التقدمية » والوطنية العربية . وتركز اكثر الهجوم والنقد على النظام المصري ، على دولة « ٢٣ يوليو » بالذات * واصبح السؤال المطروح : ما الموقف الذي ينبغي ان يتخذه « المثقف الثوري » من هذه الانظمة بوجه عام ، ومن النظام المصري بوجه خاص ؟ وبدت ازمة « المثقفين الثوريين » في صورة « أزمة يقين » ، فاذا تحولت الى واقع الجماهير العربية بدت الازمة (أزمة نظام قائد) أو قوة ثورية طليعية تقود الجماهير العربية في مواجهة الهزيمة .

وفي « عملية » النقد والدعوة الى التجاوز ، قدمت تحليلات كثيرة ، ترددت فيها مصطلحات « البورجوازية الصغيرة » و (البورجوازية البيروقراطية العسكرية) ، وضرورة تحويل الحرب ضد اسرائيل الى حرب شعبية ، وأن الهزيمة أفرزت القيادة الجديدة الجديرة والقادرة على الاضطلاع بمهمة الحرب الشعبية واحداث التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية المطلوبة في كل المجتمعات العربية ، وهذه القيادة الجديدة هي المقاومة الفلسطينية .

وقد نسب النقاد والمحللون أنفسهم الى « اليسار الجديد » في الوطن العربي .. اكان من الواضح أنهم يفضلون ان يكونوا « يسارا جديدا » لانهم كانوا يساريين جددا ، انقلبوا الى يساريين ، يرطنون بمصطلحات الماركسية لاول مرة ، يستخدمونها غالبا للهجوم على الانظمة التي كانوا قد ارتبط بعضهم بها في الماضي ارتباطا وثيقا (!) أو التي كانوا يهاجمونها من زوايا مختلفة كل الاختلاف وكانوا يستخدمون في هجماتهم القديمة رطانات مختلفة ، ليبرالية أو شوفينية ، واحيانا بوذية وتصوفية .. الخ .

ان الغالبية العظمى من عناصر هذا « اليسار الجديد » جاءت من تنظيمات سياسية نشأت منذ منتصف الاربعينات وبدأت تتفسخ في اواخر الخمسينات . وكانت هذه التنظيمات هي بالتحديد : حركة القوميين العرب ، والحزب القومي السوري . والحركتان كانتا تتزعمان (وسط القوى السياسية العلمانية ، غير الدينية ، أي باستثناء الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي .. الخ) حركة المقاومة العنيفة للفكر الماركسي واضطهاد من يتبنونه كأفراد مستقلين أو كأعضاء في تنظيمات سياسية ، أي حركة مقاومة واضطهاد اليسار التقليدي في الفكر والسياسة ، بل لقد لعبت بعض هذه العناصر دورا مباشرا في عمليات التصفية الجسدية لعناصر ذلك اليسار .

ومع تفسخ تلك التنظيمات ـ هذا التفسخ الذي جاء بسرعة مع ما اثبته الواقع من قصر نظرها وتهافت أبنيتها الفكرية وبرامجها السياسية ـ بدأت أكثر عناصرها مهارة ودربة في تبني الرطانة الماركسية ، وبدأت تعلن أنها هي اليسار العربي الحقيقي ، وأن الماركسيين القدامى لا يعرفون كيف «يستخدمون» الماركسية واساؤوا اليها . وشرع القوميون السوريون القدامى من بين هذه العناصر في اتهام الماركسيين بانهم اقليميون وأنهم يلتقون مع الاستعمار في تثبيت واقع التجزئة ، بينما راحت العناصر القادمة من صفوف حركة القوميين العرب في اتهام الماركسيين القدامى بانهم باعوا الاشتراكية وتخلوا عن قضية الثورة والكادحين ! .

وجاءت اكثر التحليلات التي قدمها هؤلاء المتمركسون الجدد من القوميين (العرب أو السوريين) جاءت في صورة توصيف انشائي وتصوير بلاغي لغوي ، دون أدنى محاولة للتدليل العلمي عليها ، في صورة احصائية أو مرجعية ، أو حتى من خلال مناقشة الاعمال والاقوال المباشرة لقيادة النظام المصري أو الانظمة الاخرى التي استهدفت للهجوم وكان من المضحك في عدد واحد من مجلة واحدة ، أن تقرأ عدة تحليلات للوضع الطبقي في مصر ، تستخدم كلها الرطانة الماركسية ، ويشير أحدها الى صنف من البورجوازية ويشير آخر الى صنف مختلف وثالث ورابع ، بينما يتحدثون جميعا كما لو كانوا يشيرون الى « بديهيات » متفق عليها أو الى حقائق سبق أن قتلت بحثا وتمحيصا وتدليلا . وكان من المضحك اكثر أن تأتي هذه التحليلات في صورة قضايا منطقية شكلية : بما ان كذا هو كذا ... اذن فان كيت هو كيت !.

ولكن الملاحظة التي لم تكن لتضحك احدا ، هي ان هؤلاء المتمركسين الجدد الذين وجهوا كل نيرانهم للانظمة الوطنية في الوطن العربي ، لم يوجهوا طلقة واحدة للانظمة التي لا يمكن أن يختلف منهم اثنان في تحليلها الطبقي ، وفي عمق ارتباطها بالتخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي ، وفي قوة ارتباطها بالاستعمار القديم والجديد .. الخ هذه الصفات التي تطرح على « المثقف الثوري » العربي دون جهد كبير من جانبه « مهمته » الاولى ، اذا اتفقنا على ان المرحلة التي يعيشها الوطن العربي في جوهرها مرحلة الصراع الوطني ، على

---

* انظر : العدد السادس من مجلة « مواقف » ومقالات متفرقة في الاعداد التالية . وانظر كتاب : « النقد الذاتي بعد الهزيمة لصادق جلال العظم . وانظر اعداد مجلة « الحرية » من بداية ١٩٦٨ حتى نهاية ٩٧٠.

المستوى القومي لا الاقليمي ، للقضاء على الغزوة الصهيونية وعلى القوى التي تشكل احتياطيا قويا لها داخل وطننا ، وتشكل عامل جذب الى الوراء بالنسبة للقوى الوطنية .

ان اكبر ما نسبه هؤلاء « المتمركسون » الجدد من اخطاء الى الماركسيين القدامى كان قيام هؤلاء القدماء بنقل التحليلات السياسية والطبقية التي وضعها ماركس ولينين وستالين وماوتسي تونج لمجتمعاتهم أو لظروف العالم التاريخية في مراحل سابقة ، ونقل البرامج السياسية التي وضعوها لاحزابهم في مراحل مختلفة من ثوراتهم. وكان المتمركسون الجدد في هذا النقد على حق كبير . ولكن بينما كان قدامى الماركسيين يحاولون التعلم من اخطائهم وأن يكتشفوا أن الماركسية ـ في العمل السياسي ـ ليست اكثر من دليل للعمل الثوري النظري والعملي ، بدأ المتمركسون ينادون بأن اعمال رواد الماركسية قد عفى عليها الزمن ، ثم شرعوا في الوقت نفسه ينقلون التحليلات الحديثة التي وضعها ماوو هوتشي مينه وجيفارا ودوبريه وجارودي وغيرهم لمجتمعاتهم .

ووسط ركام التحليلات الطبقية التي قدمها « المتمركسون » للمجتمعات العربية ، والتي تركز جانب كبير منها على المجتمع المصري، لم ينتبه أحدهم للتأثير السياسي والايديولوجي الذي يمارسه التاريخ الحقيقي لتلك المجتمعات على الاوضاع القائمة فيها ، وبالتالي لم يضع أحدهم يده على المهمة « الايديولوجية » الرئيسية للمثقف الثوري العربي في هذه المرحلة ، ولم يضع يده على الاعداء الحقيقيين الجديرين بان يوجه هذا المثقف نيرانه اليهم .

اننا نتحدث عن « مهمة المثقف الثوري » عارفين بان هذا «الكلام» لا يزيد فعلا عن أن يكون (حديث مثقفين) طالما أنه يظل بعيدا عن انظار وعقول جماهير الامة العربية نفسها ، بعيدا عن التأثير ـ ولو بالاختلاف والرفض ـ في بناء استراتيجية وتكتيك قيادتها الحقيقية .

واذا كنا نشير الى الاصول السياسية التاريخية لبعض هؤلاء المثقفين اليساريين (المتمركسين الجدد) فليس ذلك على سبيل « التعيير » ، وانما هو محاولة ـ نظنها مخلصة ـ لتحديد تاريخ ظاهرة هامة من ظواهر المراهقة الفكرية والسياسية بين مثقفينا ، ولتحديد مرجع القصور الفكري والسياسي الذي عاناه الفكر العلمي في بلادنا ، وان لم نكن نزعم انها اهم الخطوات نحو تحديد مرجع ذلك القصور .

* * *

لقد كان السبب التاريخي الاول لقصور هذا الفكر العلمي عن تفسير ومواجهة الازمة التي نواجهها الآن هو عجز الفكر العلمي بـ « كل » الظروف الخاصة ، التاريخية والقائمة ، لواقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي وكان السبب الثاني هو استمرار خضوع هذا الفكر العلمي للاهداف التي وضعتها لنفسها حركة التنوير الاوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وهو الخضوع الذي كان استمرارا لتقاليد مثقفي الطبقات الوسطى العربية في تأثرهم بفكر عصر التنوير ورغبتهم في أن يعيشوا ظروف الثورات البورجوازية الاوروبية وتأثرها ـ الحاسم في رأيهم ـ بالفكر الذي أنتجه فلاسفتها قبل انفجارها وبعد الانفجار بذلك يصبح السؤال الذي ينبغي ان نطرحه : كيف يتخلص الفكر العلمي من لا علميته ومن خضوعه لتراث أسلافه « التنويريين » المحبطين ؟.

* * *

الفكر العلمي مفكر تاريخي ، ينظر الى الظاهرة التي يعالجها من « كل » جوانبها الحالية أو القائمة حاليا ، وينظر اليها أيضا في تاريخ تطورها . وفي مجتمعاتنا الشرقية ، العربية خصوصا ، ثم من المشرق العربي (مصر وسوريا الكبرى والعراق) بتخصيص اكبر ، يلعب الموروث الايديولوجي للمجتمع ، تاريخيا ، دورا اساسيا في تحديد اتجاهات هذا المجتمع السياسية وتياراته الاجتماعية والفكرية . فهذا الموروث ليس نبتا طارئا ولا حديث النشأة ، ولم يدخل الى مجتمعاتنا مع قبائل او ثقافات مهاجرة . فمنذ بدأت البذور الاولى للثقافة والحضارة الانسانيتين ، ربما منذ عشرين او ثلاثين الف سنة ، وجدت نشأتها الاولى على ضفاف أنهارنا ، ومن الطبيعي ان تكون لهذه النشأة طبيعة الايديولوجية الدينية .

ومن جانب اخر ، وبسبب نكون المجتمعات على الانهار ، وسرعة نكون القرى الكبيرة والمدن المحصنة ، وبهدف السيطرة على مصدر الحياة الرئيسي وهو النهر ، بدأ تكون « الدولة » منذ مرحلة تاريخية سحيقة . فاصبح لوجودها ، كمؤسسة مركزية تدير شؤون المجتمع كله تقريبا مظهر قدري . فالدولة تصبح كما لو كانت ظاهرة كونية، لا طبيعية وانما الهية منزلة ، وجدت قبل أن يوجد الانسان نفسه .. وكذلك الدين . وكان من الطبيعي أن تكتسب الدولة او ركائزها الاساسية على الاقل صفة دينية ، فتصبح الدولة موجودة باذن الارباب، وتصبح في مراحل تاريخية قديمة مركزة في شخص واحد هو الملك الاله، فتكون الدولة هي تجسيد الاله . وفي مصر مثلا ، او في سوريا او العراق، كان هناك الفراعنة او الملوك الآلهة ، وابناء الالهة ، وكانت هناك الاديان قبل السماوية ، ثم الاديان السماوية (قبل التوحيدية ، الوثنية والاديان التوحيدية الاكثر تجريدا في تصوراتها الميتافيزيقية) التي انشأت دولها . وقد خضعت الاقطار الثلاثة في كل مراحل تاريخها للولاة الذين حكموا بتفويض من الفراعنة أو الاكاسرة او الاباطرة او الخلفاء الذين كانوا هم أنفسهم آلهة أو يحكمون نيابة عن الله ، وفي عصور أخرى خضعت الاقطار الثلاثة للسلاطين (السلاجقة ثم الايوبيين ثم المماليك) الذين حكموا نيابة عن الخلفاء ـ نواب رسول الله وخلفائه ـ أو للولاة الذين حكموا نيابة عن « السلطان الخليفة » العثماني .

هذا التاريخ القديم للدولة ولارتباطها في مجتمعات المشرق العربي يحتم من ناحية الاهتمام بالموروث الايديولوجي للمجتمع ، ومن ناحية اخرى يحتم الاهتمام بعلاقة هذا الموروث الايديولوجي بالدولة التي كانت على مر الزمان تحرس هذا الموروث وتحكم باسمه ومن خلاله ، بصرف النظر عن الطبيعة الاجتماعية للمرحلة التاريخية وعن التركيب الطبقي للمجتمع والتعبير الطبقي للدولة .

ان «قدرية الدولة » وهيمنتها المطلقة التي لا تتطلب « اقناعا » أو قانونا وضعيا يبررها ، لم تكن لتستند الى مجرد السند الديني للحكام (الآلهة أو ابنائهم او نوابهم أو نواب أنبيائهم .. الخ) .وانما استطاعت « الدولة » كمفهوم ومؤسسة مهيمنة علوية أن تفرض لنفسها وضعا قدريا مطلقا ومستقلا حتى عن الدين الذي تحكم باسمه . لقد اصبحت « الدولة » موازية للدين . وأصبح الايمان بالدولة موازيا للايمان بالآلهة . وفي مراحل تاريخية قريبة كان « الله ، الملك ، الوطن» شعارا يتردد (بصرف النظر عن ترتيب « الملك » و « الوطن » في الشعار) لكي يعلن أن الولاء للحاكم ضروري بقدر الولاء لله أو للوطن . واصبحت الدولة هي المسؤولة عن الصورة التي يرسم بها « الله » في أذهان الناس أو يفسر بها الدين . لقد تم اخضاع الدين للدولة ، بعد ان اكتسبت الدولة ركائز هيمنتها الاولى باسم الدين . اصبحت الدولة « معصومة » كالانبياء .

بذلك يصبح المفهوم الغيبي الحقيقي الذي يجدر بالفكر العلمي ان يتصدى له ، هو مفهوم « الدولة المعصومة » هذا المفهوم في تقديرنا هو محور البناء والموروث الايديولوجي للمجتمع العربي الذي ورثه من تاريخه الاجتماعي والسياسي والثقافي ، هو الموروث الذي تستحيل دون تصفيته عملية التحرير الليبرالي والعلماني في مجالات النشاط السياسي والابداع الثقافي في ذلك المجتمع كما تستحيل دون تصفيته اي محاولة لغرس قيم الحرية الفردية والمسؤولية الشخصية للانسان، بل قد نستحيل دون تصفيته عملية اقامة مجتمع ديموقراطي حقيقي، اذا ما ظلت للدولة هذه المكانة القدرية والبعيدة عن فهم الناس وعن

ـ التتمة على الصفحة ـ ٨٢ ـ

نظرة في فكر المثقفين العرب

ـ تابع المنشور على الصفحه ١٤ ـ

ارادتهم . فمن الممكن دون تصعية هذا الموروث ان يحل محل « الحكم باسم الدين » أو الله ، حكم آخر باسم « الجماهير الثورية » أو « الشعب » ، دون تحديد علمي لمفهوم الجماهير أو الشعب ، ودون حضور حقيقي لاي جماهير أو شعب ودون مشاركة فعلية من جانبهما ، وتظل الدولة قائمة ومهيمنة دون أن يكون « سندها » في الهيمنة قوة منظورة ومسؤولة وقادرة على الفعل الايجابي في كيان الدولة وفيقانونها الاساسي .

* * *

من المتفق عليه ـ تقريبا ـ أن الدولة الحديثة في الشرق العربي بدات بمحاولة محمد علي الاستقلال بهذا المشرق عن الدولة العثمانية ، كله اولا ، ثم الاكتفاء بمصر بعد ذلك . وهذه الدوله « الحديثة» لم تشذ عن ذلك المفهوم الغيبي للدولة ، مفهوم « الدولة المعصومة »التي تحل محل كل أبناء مجتمعها في ممارسة كل حقوقهم السياسية والفكرية وهذه الدولة « الحديثة » لم تتمتع بكل هذه السطوة لمجرد سيطرتها على « الفكر » أو على المثقفين ، وانما لانها حاولت من ناحية انتحتفظ بطابعها الديني الشكلي ، وان تؤكد ان ملوكها هم الذين اراد لهم الله ان يحكموا هذه الارض ، وان تشيع بالمظاهر المختلفه انها دولة « مؤمنة » ، وقد نشأت هذه الدولة منذ البداية باعتبارها جزءا من السلطة و « الخلافة » العثمانيتين . وكان ولاة مصر وسوريا والعراق ، حتى نشوب الحرب الكبرى الاولى يحصلون على حق الولاية الشرعية من السلطان « الخليفة » العثماني . وكانت سطوة تلك الدولة ترجع ـ من ناحية اخرى ـ الى قدرتها على ان « تتصدر » العمل الاجتماعي في كل مجالاته وعلى أن تمسك بكل مبادرة في تحريك المجتمع أو تجميده بيديها دون آن تسمح لاي مؤسسة أخرى بالوجود الا من خلالها ومن خلال « الشرعية » التي لا تحصل عليها اية مؤسسة الا منها .

ولكن الحركة الوطنية ، من الجانب الاخر ، لم تكن محرومة من الدافع الديني ، وفي احيان اخرى كان الدافع الديني يستخدم ضدها لهزيمتها او لتفتيتها . ففي مصر كانت مقاومة المصريين لنابوليون مدفوعة في الدرجة الاولى بالدافع الديني الى مقاومة .. « الكفار أعداء الملة والدين وامير المؤمنين » ، وفشل نابوليون نفسه في استخدام الدين لخداع المصريين باشاعة أنه أسلم أو أنه « تحت أمر الخليفة » . كذلك لعبت الدعاية الدينية دورا قويا في زعزعةثقة الكثيرين بالثورةالعرابية، حتى لقد كان لمنشور السلطان الخليفة ضد العرابيين تأثير سيىء في نفسية زعماء الثورة انفسهم . وفي ثورة ١٩١٩ كانت وحدة « الهلال والصليب » عنصرا أساسيا من عناصر صلابة جماهير الثورة ، وكان تفتيت هذه الوحدة هدفا دائما من أهداف حكومة الاحتلال ودار المندوب السامي البريطاني . وعلى مر تاريخ الحركة الوطنية الحديثة ، منذ عهد الحملة الفرنسية ، كان لمشايخ الازهر وطلبته ولكثيرين من زعماء الكنيسة المصرية وكهنتها وطلبة كلياتها الدينية دور بارز في قيادة تلك الحركة وفي تزويد معاركها بالمتظاهرين والمكافحين . وفي المشرق العربي في سوريا وفلسطين ولبنان ، لعبت وحدة المسلمين والمسيحيين (من طوائف هؤلاء وأولئك) دورا بارزا في مقاومة القهر العثماني والغزو الفرنسي والبريطاني من بعده .

لم تكن الحركة الوطنية تفتقر اذن الى الدافع الديني ، ولكنظلت المشكلة هي مشكلة الوجود القدري للدولة المعصومة والفهم الغيبي لها باعتبارها مؤسسة « توجد هكذا » ولا راد لقضاء وجودها على هذا النحو ، سواء كانت دولة عثمانية أم علوية ، وسواء كان القطر ولاية تركية أو مصرية أو تحت الانتداب الفرنسي أو الوصاية الانجليزية. وظلت المشكلة من الجانب الاخر مشكلة انقياد المجتمع كله دائما لمبادرة الدولة وارادتها . ومن هنا يصبح الدافع الديني للحركة الوطنية ـ أو الحركة الوطنية في مرحلة احتياجها للدافع الديني ، حركة تتم في اطار الفهم الغيبي للدولة ودفاعا عن هذا الفهم . كان المصريون يقاومون نابوليون دفاعا عن « ملة الاسلام وأرض خليفة المسلمين » وليس عن وطنهم .. وحينما فرضوا ولاية محمد علي كانوا بحاجة الى فرمان الخليفة السلطان ، بينما كان الهم الاكبر لمحمد علي هو اقناع الباب العالي بتوليته صدرا أعظم في دولة الخلافة ليعيد اليها مجد«السلاطين الفاتحين » . ومن هنا كانت اهمية البعد الليبرالي والديموقراطيللثورة الوطنية . وهنا يبرز دور « المثقفين » الوطنيين ويصبح علينا ان نركز على مناقشة نشأة ومصادر ثقافتهم الوطنية الليبرالية ، وموقفهم الفكري الجديد الذي كان يطالب بدولة عقلانية ، تستند الى ارادة الامة او أغلبيتها ، من أجل تخليص الدولة من معصوميتها التي أصبحت في المصطلح السياسي للحركة الوطنية في المشرق العربي تعرف بكلمة « الاستبداد » .

* * *

لم يحدث ابدا ، أو لم يحدثالا في النادر وبشكل غير مستمر * أن استطاع المثقفون الوطنيون في مصر والمشرق العربي أن يركزوا كفاحهم من أجل الدولة « العلمانية » ، ولا أن يكتشفوا أن هذهالدولة وحدها هي التي تستطيع أن تكون ديموقراطية حقا ، لانهم لميكتشفوا أن « علمانية » الدولة ، ستجعلها دولة يخلقها البشر بالانتخاب وبالقوانين الوضعية ويغيرون أجهزتها طبقا للقانون الرئيسي او الدستور الذي يضعونه ، حينما لا تصبح الدولة ممثلة لارادة « الله » . كان شعار (يد الله مع الجماعة) غير القابل للتنفيذ عمليا ، قد اصبح في التطبيق « يد الله مع الخليفة أو الوالي .. الخ » . وحينماكان المثقفون الليبراليون يتحدثون عن الدساتير أو القوانين الوضعية أو حكم الشعب لنفسه ، كانوا يتمنون لو تحدث هذه « الافكار » أثرها من تلقاء ذاتها (فينوع من الايمان السحري بقدرة الكلمة) ، وكانوا يتمنون لو يقع هذا التأثير من خلال اقتناع « الحاكم » نفسه ، ممثل الدولة المعصومة وسيدها .

وكان لعدم اكتشاف المثقفين الليبراليين لمغزى الدولة القدري في مجتمعهم سبب أساسي هو انتماؤهم العقلي لمجتمع آخر فقدت فيه الدولة قدريتها ومعصوميتها : مجتمع البورجوازيات الاوروبيةالليبرالية في عصر الفكر الليبرالي الثوري آثروا ان يجعلوه « صانع » تلكالثورات وملهمها ودافعها .. الخ . ومعنى ذلك هو ان هؤلاء المثقفين قد قدموا لمجتمعهم « الاستبدادي » فكرا ديمقراطيا وليبراليامستعارا منالدساتير والقوانين الوضعية والفلسفات الانسانية والعقلية الاوروبية (منعصر التنوير اساسا) ولكنهم فشلوا في زرعها في جسم مجتمعهم لكييغيروا عن طريق « ايمان الناس بها » وليس عن طريق مجرد ترديدها ، الفكرة السائدة الغيبية عن الدولة التي لا تخطىء لانها دولة دينية تمثل الارادة الالهية وتمسك بيدها كل مبادرة في حركة المجتمع ،والتي تطورت فاصبحت في بعض الاقطار تمثل اشياء لا يقدم لها اي معنى محدد مثل « اصحاب المصلحة في الثورة » أو (الشعب الكريم) أو (الجماهير الثورية) .. الخ

والحق آنه كان لهذا التقصير من جانب المثقفين الوطنيين والديموقراطيين في المشرق العربي ، منذ أحمد لطفي السيد الى عبدالرحمن الكواكبي ، حتى الاجيال الاحدث عهدا ، كان لهذا التقصير اسبابه في الواقع الاجتماعي وواقع الحركة الثقافية الوطنية ذاتها .

واذا اتخذنا من مصر نموذجا (وسأتخذها نموذجا لاسباب ذاتية تتعلق بمعلوماتي اولا ، ولاسباب موضوعية تتعلق باتساع ووضوح معالم التاريخ في مصر في تلك المرحلة) رأينا انه من الناحية الاقتصادية، لم تكن الطبقة المتوسطة قادرة على أن تفرز فكرها الليبرالي والعلماني الخاص ـ على النمط الاوروبي ـ لانها لم تكن طبقة ذات تاريخ واضح

---

* انظر مثلا : الاسلام واصول الحكم ـ علي عبد الرازق حسن : الديموقراطية ابدا ـ خالد محمد خالد .

من ناحية ، ولانها في الاساس كانت تتكون من الموظفين والتجار، التابعين للدولة المعصومة ذاتها والمنتفعين بخيراتها ، ولم تكن متكونة من التجار الدوليين (الميركانتيليين) والمصرفيين والصناعيين والمغامرين والمهنيين كما كانت صورتها في أوروبا منذ القرن السابع عشر ، وهي الصورة التي كانت تعني أن تغيير وضع الدولة وشكل المجتمع ومضمونه ، اقتصاديا وقانونيا وسياسيا وأخلاقيا سيعتمد اساسا على نمو هذه الطبقة وتاثيرها .

ومن الناحية السياسية ، كانت هذه الطبقة المتوسطة، في المجتمع الزراعي ودولته المعصومة ، تواجه عدة اختيارات احلاها شديد المرارة. فهي تواجه ضغط كبار ملاك الارض (الذين عادوا فساهموا في التراكم المحدود لراس المال فيما بعد) وموظفي الدولة ، والمرابين والتجار الاجانب ، والبنوك الاجنبية ، والامتيازات الاجنبية الاقتصادية والقانونية ، وضعف السوق المحلية . فكان من البديهي ، وهي التي نشات من الموظفين والتجار (أي في احضان الدولة المعصومة) أن ينجه مثقفوها الى اسلوب « تحسين » الدولة بقدر الامكان مع التهديد بانفجار لا يؤدي الا الى الفوضى (تماما كما كان اسلوبها مع الاستعمار البريطاني : المفاوضة السلمية مع التهديد بحركة الجماهير الفقيرة المفهورة من اجل الحصول على ما يمكن من المكاسب الاقتصادية والسياسية الهزيلة) . ولم يكن أسلوبهم ـ او هدفهم ـ هو تغيير القيم الاساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ، ومن ثم تغيير وضع الدولة في المجتمع ومفهومها الغيبي . كانت هذه الدولة تقدم احتمالا بحماية الطبقة المتوسطة بينما كانت في الوقت نفسه تشارك في كبتها وكبح جماح تطورها .

ومن الناحية الثقافية ، فان نظم التعليم الحديثة التي ادخلها محمد علي الى مصر ، اتجهت الى سلخ المتعلمين تماما عن الثقافة التقليدية ، والى خلق فئة من المتعلمين الجدد المزودين بالمعلومات الصالحة للانتفاع المباشر في مصالح الحكومة ، فجاءت هذه الفئة معزولة عن الثقافة السائدة في المجتمع من ناحية ، ومحرومة من « المناهج » الفكرية العلمية التي أدت الى خلق المعلومات الجديدة التي زودوا بها من ناحية اخرى . واصبحت النتيجة هي انفصال هذه الفئة عن المجتمع فكريا دون ان تنفصل عنه اخلاقيا ، وبينما حرصت على تدعيم ارتباطها الاخلاقي به ، كانت تحرص على تاكيد انفصالها الفكري عنه ، لانه الانفصال الذي يؤكد تفوقها ويحقق لها شيئا من المشاركة في السلطة .

وكان معنى هذا ان المؤسسات الليبرالية الضعيفة مثل مجالس الشورى والنواب وهيئات التشريع والقضاء والتعليم العلماني وغيرها لم تنشا الا بدوافع علوية ، فردية او فئوية ولم تستطع ابدا ان تتحول الى مراكز للسلطة الديموقراطية الحقيقية طالما ظلت الطبقات المتوسطة حريصة على علاقتها الطيبة بالسلطة فلا تحاول انتزاع السلطة لنفسها كاملة وهي عاجزة عن تحويل المجتمع كله ، وقيمه السياسية وايديولوجيته لصالحها نتيجة لضعفها الاقتصادي والسياسي والثقافي .

ان الاتجاهات « الفكرية » الليبرالية والعلمانية في مصر ، لم تات نتيجة لتطورات جذرية في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المصري ، بقدر ما جاءت نتيجة لاحتكاك بعض المثقفين المصريين بالثقافات الغربية ، اثناء التعليم في الخارج او من خلال مجرد القراءة . ولم يكن لهذه الاتجاهات اي سند من الفكر السائد ولم تحاول هي ان تحصل على مثل هذا السند . اما في اوروبا فقد ارتبط الصراع القديم من اجل تحرير الفكر الديني نفسه من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية بصراع الطبقات المتوسطة من اجل التحرر من الاوضاع الاقتصادية والسياسية المتخلفة (الاقطاعية) شمالي غرب اوروبا ووسطها التي كانت تحت سيطرة الامبريالية الرومانية المقدسة او تحت سيطرة اللوردات والملوك الاقطاعيين النورمانديين في انجلترا .

اي ان الصراع من اجل الحرية الفكرية ارتبط بالصراع من اجل التحرر السياسي والتطور الاقتصادي واقامة الدول القومية .

لقد أثمرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اوروبا الغربية ثمارها في مناهج التفكير وفي صياغة القوانين وفي تحديد علاقات السلطات التنفيذية والتشريعية وفي نشوء التعليم العلماني ، واثمرت هذه التطورات تاثيرا عميقا في تشكيل وضع المثقفين ازاء المجتمع وتوزعهم على القوى الاجتماعية والسياسية توزعا « منطقيا » الى حد بعيد ، وتبعا لمنطق التغيرات التاريخية لهذه القوى . فقد وقف جيل من هؤلاء المتحررين الى جانب « الملوك » في مرحلة الصراع ضد سيطرة البابا والامبراطور لتدعيم الدول القومية ، ثم وقفت أجيال تالية « ضد » الملوك من أجل تحقيق الديموقراطية الليبرالية للدول القومية الناشئة .

ولكن المهم بالنسبة لنا هو ان هؤلاء ، مثل فولتير او روسو او مونتسكيو ، او حتى من المفكرين الاكثر علمية والاقل شهرة ، مثل الفيلسوف ديدرو او الطبيبين لامترى وكابانيس ، لم يكونوا قد استوردوا علومهم وافكارهم ونظرياتهم ومناهجهم الفكرية من « الجامعات الاجنبية » ـ كما فعل المتحررون المصريون ـ وانما كانوا قد انتجوا العلوم والافكار والنظريات والمناهج الفكرية من خلال ارتباطهم بقوى التحرر الفكري والقومي والديموقراطي (السياسي) والاقتصادي في مجتمعاتهم ، ومن خلال تطويرهم للصياغات العقلية التي قدمتها هذه القوى في حركتها التاريخية الشاملة ، منذ بداية الصراع ضد هيمنة البابا والفكر الكنسي القديم في سبيل تحرير الدول القومية ، ومن خلال تلبيتهم التلقائية والواعية لاحتياجات هذه القوى في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي ، وفي مجالات مناهج البحث والعلوم الطبيعية وعلوم الاحياء والفلسفة وغيرها . ولذلك فان اكثرهم ان لم يكونوا جميعا قد أصبحوا سياسيا من المنتمين للقوى السياسية التحررية ، القومية اولا ، ثم الليبرالية والعلمانية بعد ذلك .

ولكن العكس تقريبا هو ما حدث عندنا . اذ كان اكثر التحريين في الفكر السياسي والقانوني ، بل وفي الفكر الادبي والفلسفي ، مثل احمد لطفي السيد ومحمد هيكل وعبد الرزاق السنهوري وطه حسين وغيرهم من الوجوه البارزة في احزاب « الاقلية » رغم ان اكثرهم كانوا من اعضاء اللجنة التي وضعت اول دستور في مصر الحديثة ، استقوه كله من نصوص الدساتير الفرنسية والامريكية والسويسرية وغيرها .

لقد أدت الظروف التاريخية لنشوء الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار الاوروبي الى ان يؤمن اول الاحزاب الوطنية في مصر ، وهو « الحزب الوطني » بأن الوطنية تعني اولا الكفاح ضد « الاحتلال » الاوروبي ثم الكفاح من اجل اعادة تدعيم ارتباط مصر بدولة الخلافة العثمانية ، اي « الدولة المعصومة » في اجلى صورها .

وفي الوقت نفسه كان الحزب المقابل ، وهو حزب الامة ، معبرا عن مصالح كبار الملاك والرأسماليين الجدد ، بينما ادرك هذا الحزب بدافع من المصالح النامية لطبقته ، ادرك « الوطنية » من خلال فكرة « مصر للمصريين » فوضع بذلك البذرة الاولى لفكرة الدولة العلمانية التي تستند في شرعيتها الى ارادة الجماعة (المصريين) وليس الى تفويض الخليفة العثماني . ولكن عجز موضوعيا عن تحقيق فكره ، وتحول اكثر رجاله بعد هذا الى الدفاع عن الدولة « القائمة » التي كان المصريون فيها « رعايا » لا « مواطنين » واصبحوا هم « احزاب الاقلية » التي تستدعى للحكم لضرب الحركة الوطنية والديموقراطية التي يقودها حزب الاغلبية ، الذي سرعان ما تخلت قيادته هو الاخر عن تطرفها الوطني وميولها الديموقراطية .

لم يسيطر على حركة « الدولة » المصرية اذن فكر الحزب الوطني ، ولا فكر حزب الامة . فحينما اعلن البريطانيون الحماية على مصر عام ١٩١٤ ، واعلنت الحكومه المصرية بالتالي خروجها على التبعية لدولة الخلافة العثمانية ، لم يكن ذلك بوحي من الايمان بان « مصر للمصريين » ولا بوحي من فكرة ان الدولة الحديثة ينبغي ان تكون دولة علمانية وديموقراطية وانها لا تحتاج الى الخلافة (مثلما كان الشيخ علي عبد الرازق قد قال في كتابه : الاسلام واصول الحكم) . وكان من المضحك بعد هذا بسنوات ان يبحث « ملك مصر » فاروق الاول عن سند تاريخي مكذوب يبرر به ان يحصل على لقب « خليفة المسلمين » .

ان مصالح دولة الاحتلال ، وتفاهمها المستمر مع مصالح الطبقات المالكة الكبيرة هي التي حسمت مسألة الخروج على دولة الخلافة ، ثم كانت هي التي حسمت الرجوع بالدولة المصرية في ذلك الوقت الى البحث عن سندها الديني الشرعي الخاص ، رغم حرصها على ان تكون ذات واجهة ليبرالية شكلية .

هذه المصالح هي التي جعلت الطبقات المالكة الكبيرة القديمة « وطنية » في حدود مساومتها المستمرة مع الاستعمار بهدف استخلاص جزء من « سوق » مصر وكدح فقرائها تستنزفه وتوزع فيه منتجاتها الاستهلاكية والتحويلية الضئيلة . وبهذا المعنى كانت حركة « الدولة » المصرية محكومة بدوافع « الوطنية المصرية » وحدها في اطار مصالح الطبقات المالكة وفي اطار الحركة الايديولوجية الثلاثية : الدينية والليبرالية والعلمانية ، مع تغليب الطابع الديني دائما *

لم تكن الوطنية المصرية تعني اقامة دولة وطنية ليبرالية علمانية مستقلة .. كما ان هذه « الوطنية » لم تكن قد اكتشفت عمق الروابط القومية التي تربطها في حركة وطنية واحدة مع « الوطنيات » العربية الاخرى ولا عمق الروابط التي تربطها مع قوى التحرر في العالم كله .

كان لا بد ان تنتظر « الوطنية المصرية » حتى يتغير مصدر شرعية الدولة فيصبح هذا المصدر هو (تأييد الشعب بصورة عامة ، بدلا من ان يكون تفويض الخليفة السلطان ثم حق الوراثة المدعوم بجيش الاحتلال . وكان لا بد لهذه الوطنية ان تكتشف عمقها القومي الذي كان التمهيد الحقيقي لخلق امكانية تحويلها الى دولة علمانية وديموقراطية حقيقية ، حين تصبح المعركة القومية ـ على نطاق الوطن العربي كله ـ هي المعركة الوطنية في مرحلة تاريخية جديدة ذات ميادين ودلالات جديدة ، اوسع واكثر شمولا .

وكان لا بد للفكر العلماني الديموقراطي ان ينظر تخلصه من التأثر بعجز البورجوازيات العربية الاقتصادي والسياسي ، لكي يتحول الى فكر علمي مرتبط بالطبقات الكادحة (التي يجعلها « العمل » الجماعي المستقل في حالة صالحة لافراز واستيعاب فكر علمي حقيقي) ولكي يتخلص من تأثره بوضع « المتعلمين » الذين يفضلون ان ينفلوا التحليلات الجاهزة مع المناهج الفكرية الجاهزة . كان لا بد ان يتلقى الماديون العلميون (وليس مجرد الماركسيين ولا المتمركسين) دروس السنوات من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٧ ، لكي يتخلصوا من تقديسهم للدولة المعصومة ومن التأثر بتقاليد الليبرالية من اسلافهم في الجيلين السابقين ، تقاليد تقديس « الاوروبي » الليبرالي ، ونوهم ان «الفكر» لا بد ان يغير الواقع بالصورة التي توهموها عن قوة تأثير افكار التنويريين الاوروبيين منذ مئتي سنة في مجتمعاتهم

القاهرة

سامي خشبة

* راجع مقالنا في عدد تموز (يوليو) من الاداب .

دار الآداب تقدم

يوسف شرورو

الحزن يموت أيضاً

رواية

ماساة الانسان الفلسطيني في الوطن العربي ...

صدرت حديثا

٦٠٠ ق. ل.